ما بعد أنقرة وقبل طهران

عبد المنعم علي عيسى

يمكن الجزم بأن قمة أنقرة التي جمعت ثلاثي أستانا الضامن يوم الإثنين ١٦ أيلول الجاري كانت هي الأهم بمقياس النتائج من بين أربع قمم سبقتها، وهي حققت دفعاً لعربات عدة كانت تبدي عدم جاهزيتها للانطلاق من جديد، ولربما كان ذلك متوقعاً بدرجة كبيرة قبيل انعقاد القمة قياساً لأمرين اثنين أولهما التغير الكبير الحاصل في خرائط السيطرة الميدانية والذي تمثل بسيطرة الجيش السوري على كامل ريف حماة الشمالي ثم على مدينة خان شيخون، وثانيهما يتمثل في أن الجولة الـ١٣ من أستانا التي انعقدت مطلع آب المنصرم كانت قد رحلت إلى تلك القمة، بأفق كان يبدو أن ثمة رهاناً واضحاً عليه، ملفات مهمة أبرزها الإصرار على إنجاز تشكيل «اللجنة الدستورية» بأسرع وقت ممكن وكذا التلاقي عند أهون الشرور في ملف إدلب.

من الممكن رصد ذلك التقدم عبر المقارنة ما بين الأهداف التي راهن كل من الأطراف الثلاثة على تحقيقها قبيل انعقاد القمة، وبين النتائج التي تم التوصل إليها والتي يمكن رصدها عبر بيان القمة النهائي، وكذا في التصريحات التي أدلى بها الرؤساء الثلاثة في أعقاب انتهاء المفاوضات.

جهد الجانب الروسي في قمة أنقرة كان منصباً على التخفيف من التصلب التركي فيما يخص شروط التسوية السياسية للأزمة السورية وتحديداً في تشكيل «اللجنة الدستورية»، وفي الآن ذاته استصدار إعلان صريح يقضي باعتراف الأتراك بوحدة وسيادة سورية على أراضيها كنوع من ضبط للسياسات التركية المحمومة في مناطق شرق الفرات، أما الإيرانيون فقد انصب اهتمامهم في القمة على كسب ود طرفيها الآخرين مع العمل على عدم خروج الخلافات عن حالة الانضباط التقليدية المعهودة، وذاك مسعى شكل محور الاهتمام الإيراني نظراً للظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة وبالدرجة الأولى إيران في أعقاب السخونة الزائدة التي تشهدها الحرب اليمنية، وهو الأمر الذي يفسر الإصرار الإيراني على انعقاد القمة السادسة في طهران، وهو ما حصل، الأمر الذي سيمثل تعبيراً صريحاً على تضامن روسي تركي مع هذه الأخيرة بوجه العدوان والاستفزازات الأميركية المتكررة، أما الأتراك فقد تركزت مساعيهم في الحصول على دعم روسي إيراني فيما يخص «المنطقة الآمنة» في مواجهة تفلت أميركي ترى فيه أنقرة محاولة للشد بمجريات الأحداث نحو «آلية أمنية» تكون حافظة للحليف الكردي لواشنطن بعيداً عن «منطقة آمنة» من شأنها ضمان أمن تركيا على حدودها الجنوبية، بالرغم من أن أنقرة مقتنعة بأن حالة الاحتياج الأميركي الراهنة هي للبندقية الكردية وليست للمشروع السياسي الكردي، وهو ما يتمظهر عبر محاولات إعطاء وقت إضافي يبقي المشروعية على حالة الاحتياج الأولى مما أمكن لحظه عبر الأسبوعين الماضيين من خلال النشاط الواضح لبعض خلايا داعش في العراق وسورية بعد غياب امتد لأشهر أعقبت الإعلان عن هزيمة التنظيم في معركة الباغوز بريف دير الزور الشرقي في آذار الماضي، على الرغم من ذلك فإن أنقرة تبدو غير مطمئنة لطول فترة الاحتياج سابقة الذكر وهي غير مطمئنة أكثر للمآلات التي يمكن للأحداث أن تسير إليها في منطقة باتت برمتها على فوهة مدفع.

في النتائج الملموسة يمكن القول إنه جرى التوافق على «اللجنة الدستورية» لكن دون الإعلان عن بدء إطلاق أعمالها بانتظار نتائج زيارة المبعوث الأممي غير بيدرسون إلى دمشق، والاختراق كان قد حصل بعدما سحبت أنقرة اعتراضها على دحام الجربا الذي كانت دمشق قد رشحته من بين الأسماء الأربعة التي أعطيت لها بعد حل مشكلة الأسماء الستة التي اختلف حولها الضامنون على ما يقرب من عام، والمؤكد أن زيارة المبعوث الروسي الكسندر لافرنتييف إلى دمشق في اليوم السابق لانعقاد القمة ولقائه بالرئيس بشار الأسد كان قد أعطى دفعاً نهائياً نحو تضمين البيان النهائي توافقاً أكيداً حول ذلك الملف، والراجح هو أن لافرنتييف قدم ضمانات لدمشق بأن تكون مرجعية مقررات مجلس الحوار الوطني السوري المنعقد في سوتشي كانون ثاني ٢٠١٨ هي الراجحة في «قواعد العمل» التي ستعتمد في آلية عمل اللجنة على مرجعية القرار ٢٢٥٤ الذي كانت لدمشق تحفظات عديدة على بعض بنوده، ومن المقدر أن تحقق اللقاءات التي ستشهدها ردهات الأمم المتحدة في دورتها لهذا العام أواخر هذا الشهر المزيد من التقدم على صعيد هذه التوافقات سابقة الذكر عبر اللقاءات التي ستجمع ما بين ضامني أستانا والمجموعة المصغرة.

في ملف إدلب يبدو أن هناك ثمة توافقاً شفوياً على تأجيل العملية العسكرية الكبرى التي سيهدف الجيش السوري من خلالها إلى تحرير إدلب بكاملها، بهدف إعطاء الفرصة للعملية السياسية التي إذا ما صدقت النوايا التركية فيها فإنها قد تفضي إلى استعادة المدينة إلى حضن الدولة من دون عمل عسكري وبدون أوجاع إنسانية، ولسيناريو مفترض كهذا اعتبارات عديدة تتعلق بحسابات أنقرة في علاقتها بالثالوث الألماني الفرنسي البريطاني، وكذا بحسابات تطورات الأوضاع في الشرق السوري.

إلا أن الموضوع الأهم الذي شغل الحيز الأكبر ما يعكسه البيان النهائي للقمة هو ملف شرق الفرات وإقامة «المنطقة الآمنة» والذي كانت أنقرة قد عملت فيه على تحشيد الموقفين الروسي والإيراني وراء تصوراتها لإقامة تلك المنطقة، والمؤكد وفق ما أشارت تقارير أن أردوغان كان قد سعى إلى الحصول على تأييد شريكيه على إقامة منطقة آمنة على امتداد الحدود السورية التركية بطول يزيد على ٩١٠ كم تبدأ من قرية «السمرا» في أقصى الشمال لمدينة اللاذقية وصولاً إلى «عين ديوار» في أقصى الشرق عند مثلث الحدود السورية التركية العراقية، على أن تكون بعمق يتراوح بين ٥–٣٠ كم تبعاً للضرورات ولطبيعة عاملي الجغرافيا والديموغرافيا، ومن الراجح أن هذا الطرح قد لقي تفهماً مشروطاً لدى كل من طهران وموسكو، وهو قد يصبح مقبولاً إذا ما قبلت أنقرة إعادة تفعيل اتفاق أضنة لعام ١٩٩٨ مع إجراء بعض التعديلات عليه.

كتكثيف لكل ما سبق يمكن اختصار المشهد المتولد عن قمة أنقرة وفق التالي: انطلاق عمل اللجنة الدستورية قريباً من دون أن يعني ذلك أن المرحلة القريبة المقبلة سوف تشهد انفراجات كبرى حول وضع دستور جديد للبلاد، فالأمر جد معقد وهو يحتاج إلى المزيد من الوقت، وفي ملف إدلب هناك تأجيل للمعركة الكبرى لكن دون توقف العمليات العسكرية التي من شأنها استهداف التنظيمات الإرهابية وهو ما يعكسه الفيتو الروسي الصيني ١٩ أيلول الجاري ضد مشروع قرار غربي كويتي كان يهدف إلى استصدار قرار بوقف إطلاق النار بدءاً من يوم السبت الماضي، وفي ملف شرق الفرات يبدو أن الأكراد باتوا أمام مصير مجهول في ظل الإصرار على ممارسة سياسات أقل ما يقال فيها أنها مبنية على قصور في الرؤى أو عدم القدرة على تلمس رياح التغيير في مواقف الأطراف قبيل أن تصبح واقعاً على الأرض وهو ما يمكن تلمسه في تصريحات الرئيسة المشتركة لـ«مسد» إلهام أحمد وفي تصريحات الرئيس السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) صالح مسلم حين قال إنه لن يكون بمقدور أي جندي تركي أن يطأ مناطق سيطرة الأكراد، كان على الاثنين أن يدركا أن التهديدات التركية في إنشاء المنطقة الآمنة وفق تصوراتها التي تشي بتشكيل حاجز عربي ما بين الكرد والأتراك تتلاقى مع مسعى أميركي سعودي ماض نحو إنشاء مجلس قبائل وعشائر عربية قد يرى النور خلال أسابيع، وهو مسعى يعني في مدلولاته أن واشنطن قد رمت بكل المشروع السياسي الكردي وراء ظهرها.

جدد مطالبتها بانسحابه الكامل من الأرض العربية المحتلة.. ودعا للإفراج الفوري عن جميع الأسرى في سجونه

آلا: سورية تدعو لمحاسبة الاحتلال «الإسرائيلي» على جرائمه وانتهاكاته

| وكالات

جددت سورية أمس مطالبتها باتخاذ إجراءات جدية لمحاسبة كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على جرائمه وانتهاكاته بحق أبناء الشعب الفلسطيني وأبناء الجولان السوري المحتل، وضرورة انسحابه الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، داعية بذات الوقت للإفراج الفوري عن جميع الأسرى السوريين والفلسطينيين في سجون الاحتلال.

وقال مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا في بيان ألقاه خلال جلسة حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الدورة الـ٤٢ لمجلس حقوق الإنسان: إن «الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني شكلت السمة الأبرز لما يزيد على نصف قرن من الاحتلال «الإسرائيلي» لفلسطين وللجولان السوري المحتل».

وأضاف آلا حسب وكالة «سانا» للأنباء: إنه في ظل ثقافة الإفلات من العقاب وتجاهل القانون الدولي نتيجة الحماية غير المسبوقة التي توفرها الولايات المتحدة لـ«إسرائيل» عن المساءلة عن جرائمها وانتهاكاتها، بات الاحتلال وسياسة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل مصدر انتهاكات مستمرة تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويتحمل مجلس حقوق الإنسان مسؤولية خاصة في التصدي لها».

وأكد آلا أنه في هذا الإطار، تجدد الجمهورية العربية السورية رفضها محاولات تقويض البند السابع من جدول الأعمال وتطالب الدول الأعضاء بتبني إجراءات جدية تكفل تنفيذ قرارات المجلس وإرغام سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» على الانصياع لالتزاماتها القانونية ومحاسبتها عن الجرائم التي ترتكبها وعن انتهاكاتها المتواصلة التي تمس حقوق أبناء الشعب الفلسطيني وأبناء الجولان السوري المحتل بما في ذلك حقهم في الحياة.

وقال: «إن سورية تدين خطط توسيع المستعمرات «الإسرائيلية» في الجولان السوري المحتل التي تم الكشف عنها في نيسان الماضي والتي تشمل بناء ثلاثين ألف وحدة استيطانية وبناء مدن استيطانية جديدة ونقل ٢٥٠ ألف مستوطن إلى الجولان السوري المحتل بهدف تغيير التكوين الديموغرافي للمنطقة وذلك في خرق صارخ لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

وأضاف: إن «سورية تحذر من استمرار سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» في انتهاك الحقوق الأساسية لأبناء الجولان السوري المحتل ومن محاولاتها التضييق عليهم عبر سد سبل الرزق أمامهم ومصادرة أراضيهم ومنعهم من البناء عليها ومحاصرة السكان في قراهم ومدنهم ومنع نموها الطبيعي بذرائع ووسائل شتى ومنها ما يسمى مشروع مزارع الرياح وغيرها من المشاريع الرامية إلى خلق وقائع جغرافية وديموغرافية تخدم سياستها الاستيطانية ومحاولات فرض قرارها غير الشرعي ببسط قوانين الاحتلال وولايته على الجولان السوري المحتل انتهاكاً لمئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

وأكد آلا، أن سورية تجدد مطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن عميد الأسرى السوريين صدقي سليمان المقت ورفاقه المعتقلين تعسفياً وعن الأسرى الفلسطينيين الذين يزيد عدد المحتجزين منهم في سجون الاحتلال على خمسة آلاف أسير.

وقال: إن سورية تدين ممارسات قوات الاحتلال «الإسرائيلي» التي أشير إليها في إحاطة المفوض السامي لحقوق الإنسان ولاسيما تعرض المدنيين للقتل المتعمد واستهداف الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمسعفين والمتظاهرين العزل المشاركين في مسيرات العودة الكبرى في غزة وهي ممارسات ترقى إلى مستوى الإعدام خارج نطاق القانون وتطالب المجلس باتخاذ موقف حازم منها إعمالاً لولايته وتنفيذاً لقراراته ذات الصلة.

وجدد آلا إدانة سورية الإعلان عن عزم كيان الاحتلال «الإسرائيلي» ضم أراض فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة الذي يأتي استكمالاً لقرارات غير شرعية مماثلة بشأن القدس والجولان السوري المحتل وترى فيه انتهاكاً سافراً لقرارات الأمم المتحدة وخطوة جديدة في الاعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية التي تشكل ما تسمى -«صفقة القرن» أحدث تجلياتها.

وقال آلا في ختام بيانه: «إن سورية تجدد المطالبة بالانسحاب «الإسرائيلي» الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ومما تبقى من أراض لبنانية محتلة وتشدد على عدم الاعتراف بأي وضع قانوني ينشأ عن ارتكاب سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» انتهاكات للقواعد القطعية للقانون الدولي وعلى عدم الانسياق وراء أي أوهام تراود المحتل «الإسرائيلي» بشأن حتمية عودة الجولان السوري المحتل إلى الوطن الأم سورية وتحريره بكل الوسائل القانونية المتاحة».

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا (عن الإنترنت – أرشيف)

الاتحاد الأوروبي يواصل وضع العصي في دواليب الحل السياسي

| الوطن - وكالات

مع قرب الإعلان عن تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي، واصل الاتحاد الأوروبي عرقلته للحل السياسي في سورية، إذ اعتبرت مفوضة الاتحاد للسياسة الخارجية، فيديريكا موغيريني، أنه «لا عودة» للدولة السورية إلى المجتمع الدولي ولا إعادة إعمار من دون ما سمته «انتقال سياسي».

وفي سياق المؤامرة التي يسعى الغرب لتنفيذها في سورية، التقت موغيريني وفداً من «هيئة التفاوض» المعارضة، برئاسة نصر الحريري، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن بيان لـ«الهيئة».

وواصل الوفد سعيه لاستجلاب الوصاية الدولية واستدعاء الاحتلال إلى سورية، حيث طلب من الاتحاد الأوروبي، حسب البيان، «اتخاذ موقف قوي» بشأن إدلب، في دلالة على محاولاته الرامية إلى حماية الإرهابيين الذين تعتبر «الهيئة» مظلة سياسية لهم.

وبعد أن أوقفت العديد من الدول الأوروبية مساعداتها لمن تطلق على نفسها «منظمات إنسانية وإغاثية» مثل منظمة «الخوذ البيضاء» الإرهابية، طلب الوفد، «زيادة الدعم الإنساني» في إدلب.

وحسب البيان، فقد دار الحديث خلال اللقاء عن العملية السياسية وتنفيذ القرارات الدولية بخصوص سورية، في حين أكدت موغيريني أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الملف السوري «ثابتة لم تتغير».

وتأكيداً على تعمد الاتحاد الأوروبي تأخير إنجاز الحل السياسي في سورية، ذكرت موغريني أنه «لا عودة للنظام إلى المجتمع الدولي، ولا إعادة إعمار من دون حل سياسي يسمح بانتقال سياسي حقيقي ويعيد اللاجئين»، حسب البيان.

يأتي ذلك، بالترافق مع لقاءات عقدتها «هيئة التفاوض» خلال الأيام الماضية على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، من بينها لقاءات مع أعضاء من الكونغرس الأميركي، ومع المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري تلقت خلالها أوامر من الاحتلال الأميركي بعرقلة الحل السياسي.

وفي سياق العراقيل للحل السياسي، أعلنت ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، المؤتمرة بأوامر الاحتلال الأميركي، أمس، في بيان، أنها «غير معنية بأي مخرجات قد تصدر عن اللجنة الدستورية، من دون مشاركتها»، تزامنا مع زيارة المبعوث الأممي، غير بيدرسون، إلى دمشق التي أتت بعد الإعلان رسمياً عن التوصل إلى الاتفاق على قائمة أعضاء «اللجنة الدستورية»، في ختام القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان الأسبوع الماضي، حيث كشف الرئيس الروسي بأن العمل على تشكيل هذه اللجنة اكتمل ولم يتبق سوى الاتفاق على آليات عملها.

للمرة الثانية.. روسيا تشكك بمصداقية لجنة التحقيق الأممية بشأن إدلب

| الوطن – وكالات

جددت روسيا تشكيكها في مصداقية لجنة التحقيق الأممية بشأن إدلب، وشددت على ضرورة أن تأخذ هذه اللجنة بعين الاعتبار الأدلة التي قدمتها روسيا، مؤكدة أن التقارير التي تتهم روسيا وسورية «مزيفة».

وفي معرض تعقيبه على قرار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بتشكيل لجنة للتحقيق في الهجمات الجوية المشتبه فيها ضد البنى التحتية المدنية في إدلب، قال مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، في مقابلة مع وكالة أنباء (تاس) الروسية قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بحسب موقع «اليوم السابع» الالكتروني المصري: «أولاً وقبل كل شيء، يتعين على اللجنة تحديد الكيفية التي تشارك الأمم المتحدة في آلية فض النزاعات».

وأضاف الدبلوماسي الروسي: «لقد تبين أن العديد من التقارير التي تتهم روسيا وسورية مزيفة.. وغالباً ما تتلقى موسكو معلومات غير دقيقة من الأمم المتحدة حول المنشآت التي يُزعم بأنها تأثرت.. وفي النهاية يتضح أن جميع هذه المنشآت آمنة ولا تزال سليمة».

وتابع قائلاً: «نحصل الآن وبصورة منتظمة على هذه المعلومات من وزارة الدفاع الروسية حول عدم صحة بيانات الأمم المتحدة وسنجد طريقة لإخطار الأمم المتحدة والمنظمات التي نتعاون معها مباشرة في إطار آلية تفادي النزاعات، ومن المحتمل أن ترسل المنظمات الدولية هذه الأدلة إلى لجنة التحقيق، التي ستضطر بالتأكيد إلى أخذها بعين الاعتبار في استنتاجاتها».

وسبق أن شكك نيبينزيا في ١٧ أيلول الجاري بـ«مصداقية إحصائيات وبيانات الأمم المتحدة المتعلقة» بشأن الوضع في إدلب، «لعدم وجودها على الأرض والاعتماد على مصادر مجهولة»، لافتاً إلى أن نتائج تقرير اللجنة هي بمنزلة محاولة من الأمم المتحدة لتحميل قوات الجيش العربي السوري وحلفائه مسؤولية مقتل وإصابة مئات المدنيين.

وأعلنت الأمم المتحدة بداية الشهر الجاري تشكيل لجنة أممية للتحقيق في تقارير زعمت استهداف روسيا والجيش العربي السوري للنقاط الطبية في إدلب.

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة الجنرال النيجيري، شيكاديبيا أوبياكور، إلى جانب كل من جانيت ليم، من سنغافورة، وماريا سانتوس بايس، من البرتغال.

وبعد مراوغة النظام التركي الضامن للإرهابيين في إدلب بموجب اتفاق سوتشي المبرم بين موسكو وأنقرة قبل عام، وعدم التزامه بتنفيذ ما يترتب عليه من سحب الإرهابيين من المنطقة منزوعة السلاح، بدأ الجيش العربي السوري قبل عدة أشهر عملية عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في منطقة خفض التصعيد في ادلب ومحيطها وتمكن خلالها من تحرير مدن وقرى وبلدات ريف حماة الشمالي ومدينة خان شيخون ومحيطها في ريف إدلب الجنوبي.

ومنذ بداية الشهر الجاري أعلن الجيش العربي السوري وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد في المنطقة ولا يزال ملتزماً به، على حين لم تلتزم به التنظيمات الإرهابية المدعومة من النظام التركي.

ومنذ بدء الجيش العربي السوري وحلفائه للعملية العسكرية تزعم الدول المعادية لسورية والداعمة للإرهابيين، بأن الجيش العربي السوري وحلفائه يستهدفون المشافي والمدنيين في مسعى لوقف هذه العملية وحماية الإرهابيين.

وعلى خط مواز، قال مدير قسم التحديات الجديدة والتهديدات بوزارة الخارجية الروسية، فلاديمير تارابرين، في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية، أمس: «اليوم، أصبح انتقال الإرهابيين الأجانب من سورية والعراق إلى بلدان ومناطق أخرى، بما في ذلك المناطق التي يصعب الوصول إليها في منطقة الصحراء والساحل، إلى مالي والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون ونيجيريا والصومال، واضحاً بشكل متزايد».

وأضاف تارابرين: «بشكل عام، سورية تعود إلى الحياة السلمية، ويمكن الآن القول بهذا بكل تأكيد، ليس من دون صعوبة، وأبطأ مما نود، ولكن هذه العملية مستمرة وربما لا رجعة فيها».

ولفت إلى أنه لا يزال الوضع صعباً جداً في بعض أنحاء سورية»، مشيراً إلى أن ما يقرب من ١٥٠٠ مسلح انتشروا في جنوب شرق سورية وفي منطقة «خفض التصعيد» في إدلب.

أنباء عن تعزيزات له متجهة إلى ريف حلب الغربي

إرهابيو إدلب يصعّدون اعتداءاتهم.. والجيش يرد

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

واصلت التنظيمات الإرهابية التصعيد من اعتداءاتها على نقاط للجيش العربي السوري في أرياف حماة وإدلب، وعلى معبر أبو الضهور، ما استدعى منه رداً مباشراً وسريعاً على تلك الاعتداءات وتكبيدها خسائر فادحة، بالترافق مع أنباء عن تعزيزات للجيش متجهة إلى محاور ريف حلب الغربي.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن المجموعات الإرهابية أطلقت عدة قذائف صاروخية على نقاط عسكرية في عدة محاور بسهل الغاب الغربي، وعلى النقطة الأولى من معبر أبو الضهور ومحور مدايا بريف إدلب الجنوبي من دون أن تسبب أي إصابات.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد على هذا الاعتداءات باستهداف الإرهابيين بمدفعيته الثقيلة وراجمات الصواريخ في محور الحاكورة وقرى الزيادية والعنكاوي والقاهرة وأطراف قرية زيزون في ريف حماة الغربي، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً للإرهابيين في معرة حرمة وركايا والشيخ مصطفى ومعر زيتا بريف إدلب الجنوبي، ما أسفر عن مقتل العديد منهم وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

ولفت المصدر، إلى أن الإرهابيين يشددون الخناق على أهالي إدلب من المدنيين الراغبين بعبور معبر أبو الضهور نحو مناطق الجيش الآمنة، ويهددونهم بإطلاق الرصاص الحي على كل من يقترب من المعبر، وهو ما جعل الكثيرين منهم يحجمون عن مغادرة مناطق سيطرة الإرهابيين خشية على حياتهم.

في سياق متصل، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن قافلة كبيرة مؤلفة من عشرات الحافلات المحملة بجنود من الجيش العربي السوري إضافة لعشرات الآليات العسكرية، كانت أمس على طريق السلمية شرق مدينة حماة وجهتها محاور ريف حلب الغربي.

من جانب آخر، أفادت وكالة «سانا» للأنباء، بأن الجهات المختصة بالتعاون مع وحدات من الجيش العربي السوري واصلت عمليات تمشيط قرية كفرنبودة نحو ٥٠ كم شمال غرب حماة وعثرت على أسلحة وذخائر من مخلفات المجموعات الإرهابية التابع أغلبها لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وبينت الوكالة، أن من بين الأسلحة التي عثر عليها رشاشات «بي كي سي» و«بي كي تي»، وكمية كبيرة من ذخائر متنوعة منها لرشاشات متوسطة وأسلحة خفيفة إضافة إلى منظار وقاعدة مدفع هاون ١٢٠.

إلى ذلك، ما تزال الاشتباكات شبه اليومية تتجدد على محاور ريف حلب الشمالي بين الميليشيات المسلحة التابعة للاحتلال التركي من جهة، والميليشيات الكردية من جهة أخرى، وفي سياق ذلك اندلعت ليلة الأحد– الإثنين، اشتباكات بالأسلحة المتوسطة والخفيفة بين الطرفين على محور كلجبرين جنوب مدينة إعزاز شمال حلب، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

بموازاة ذلك، أصدرت ما يسمى «قوات تحرير عفرين»، أمس، بياناً كتابياً، كشفت فيه عن حصيلة عمليات نفّذتها قواتهم ضد جيش الاحتلال التركي في عفرين.

وجاء في نص البيان: «استهدفت قواتنا خلال الأيام الماضية بسلسلة من العمليات تحركات الاحتلال التركي وقواعده العسكرية في منطقة عفرين، حيث قُتل خلالها عدد من جنود الاحتلال».

إلى ذلك، خرج مئات المواطنين في تشيع جثمان الطفل عامر رمضان، الذي فارق الحياة أول من أمس في مدينة عفرين بريف حلب الشمالي الغربي، برصاص طائش على خلفية اقتتال مسلح بين الميليشيات التابعة للاحتلال التركي على طريق عفرين– جنديرس، ضمن حالة الفلتان الأمني التي تشهدها تلك المناطق.

تعزيزات لقوات الجيش السوري متجهة إلى محاور ريف حلب الغربي (عن الإنترنت)